جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

مقومات الاقتصاد المغربي خلال القرن الرابع الهجري/١٠م

فاطمة بلهواري
أستاذ مساعد
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
fatmabe@squ.edu.om

محمد عبد الله القدحات
أستاذ مشارك
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
qadahat@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/٠٣/٠٣
تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢٠/٠٧/٠٤

مقومات الاقتصاد المغربي خلال القرن الرابع الهجري/١٠م

فاطمة بلهواري، و محمد عبد الله القدحات

الملخص

يزداد اهتمام الباحثين العرب في مختلف المؤسسات الأكاديمية بحقل التاريخ الاقتصادي انطلاقا مما تزخر به المكتبات العالمية والعربية من التراث المعرفي، والذي يشمل الجوانب الحضارية المتنوعة، وكان لتوجيه البحث التاريخي الجامعي دور أساسي في هذا النوع من الدراسات. وعلى الرغم مما أنجز حول هذا المجال، إلاّ أنه لا زال بحاجة ماسة إلى دراسة وتحقيق لفك الكثير من رموزه. ومسايرة للمنحى التصاعدي الذي يشهده هذا النوع من البحث، تروم هذه الدراسة إلى تقديم مقومات اقتصاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري الموافق للقرن العاشر الميلادي إذ يمثل هذا المجال زمني على المستوى العالم الإسلامي، قرن الانتعاش الاقتصادي من جهة، والتنافس والصراع لأجل التحكم في منافذ التجارة. يهدف هذا البحث إلى التعريف والتحليل للمقومات الطبيعية والبشرية لبلاد المغرب ضمن مؤشرات أساسية عكست أدوار وتجليات الحركة الاقتصادية من تأثير المجال الجغرافي وعناصره كالطبيعة التضاريسية والمناخية من جهة والظروف التاريخية المرتبطة به من عوامل بشرية وسياسية من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: المغرب الإسلامي، الاقتصاد، التضاريس، المناخ، المياه، المدن، السكان، الدولة.

Fundamentals of the Islamic Maghreb Economy During the Fourth Century AH / 10AD

Fatima Belhaouari and Mohammed alqadahat

Abstract:

Arab researchers in various academic institutions are increasingly interested in the field of economic history, based on what the Arab and international libraries abound in the knowledge heritage, which includes the various aspects of civilization, and directing university historical research was essential to this type of studies. In spite of what has been accomplished in this field, there is still an urgent need for study and investigation to decipher many of its symbols.In keeping with the upward trend in this type of research, this study aims to present the fundamentals of the Islamic Maghreb economy during the fourth century AH, corresponding to the tenth century AD, It represents a time field on the level of the Islamic world, a century of economic recovery on the one hand, a competition and conflict for control of trade outlets on the other hand. This research aims to define and analyze the natural and human constituents within basic indicators that reflected the roles and manifestations of the economic movement from the influence of the geographical field and its elements such as the terrain and climate nature the historical conditions associated with it from human and political factors.

Keywords: Islamic Maghreb; Economy; Terrain; Climate; Water; Cities; Population; Power.

المقدمة

استفتح الحديث عما خلص إليه الباحث "عز الدين عمر أحمد موسى" وهو أحد فحول تاريخ الحضارة الإسلامية حول الاقتصاد وأسس مقوماته، في قوله:" أي نشاط اقتصادي لمجتمع ما يتطلب الإحاطة ببيئته الطبيعية، ونوعية العناصر البشرية التي يتكون منها، لأن العملية الاقتصادية هي تفاعل الإنسان مع بيئته، ودرجة سيطرته على الطبيعة بالزراعة أو الصناعة والتغلب على نواقص البيئة أو استثمار فائضها بالتجارة" (موسى، ١٩٨٣: ٣٥). يهدف هذا البحث إلى التعريف والتحليل للمقومات الطبيعية والبشرية لبلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري الموافق للقرن العاشر الميلادي ضمن مؤشرات أساسية عكست أدوار وتجليات الحركة الاقتصادية من تأثير المجال الجغرافي وعناصره كالطبيعة التضاريسية والمناخية من جهة والظروف التاريخية المرتبطة به من عوامل بشرية وسياسية من جهة أخرى، ضمن المحاور الأساسية التالية:

أولا: المجال الجغرافي وعناصره:

إن دراسة البيئة الجغرافية لبلاد المغرب أشد ضرورة وأكثر لزوما، في العصر الوسيط، حيث كان تأثيرها واضحا على المجال القبلي، والذي يعتبر عصب تاريخ المنطقة خلال القرن الرابع الهجري/ ١٠م. وقد أولى الجغرافيون القدامى من الإغريق والرومان اهتماما خاصا بالمجال الجغرافي لبلاد المغرب، وذلك على الرغم من المعلومات المقتضبة التي أدلت بها نصوصهم بسبب النقل وعدم المشاهدة، هذا إلى جانب غياب التقنيات اللازمة في هذا المجال، غير أنها تفيد في الكشف عن الطبيعة التضاريسية، وعن المناخ، وعن الشبكة المائية من أنهار ووديان، وعن الغطاء النباتي لهذه المنطقة.

هذا وقد كان للمرجعية الجغرافية العربية، (Xavier ,1968: 136)، والتي ساعدت الدراسات الحديثة كدراسة العالم الفرنسي أندري ميكيل عن جغرافية دار الإسلام (ميكيل، ١٩٥٣: ٢٢٦- ٢٢٨) وكذا بحث العالم الروسي كراتشوفسكي عن تاريخ الأدب الجغرافي العربي فالاطلاع عليها شموليا، أثر في تغطية المجال الجغرافي المغربي (كراتشوفسكي، ١٩٥٧: ٢، ٢٠ وما بعدها). كما أمكن الاستعانة بما توصلت إليه الأبحاث المتخصصة في هذا المقام نظرا لدقتها في رصد المعلومة العلمية التي يتطلبها هذا النوع من العمل. وعليه، تشكل بلاد المغرب وحدة جغرافية مميزة عن بقية أجزاء القارة الإفريقية، وقد كان لطبيعة الأرض ونوع المناخ تأثير في توزيع المياه ومناطق الاستقرار فيها، وبالتالي في أنشطتها الاقتصادية. وتتكون تضاريسها من سلاسل جبلية وهضاب وصحراء، وتتخللها الأودية، والأنهار، وعيون. وقد ميز صاحب كتاب الاستبصار بين هذه الأقاليم فخصص فصولا للبلاد الساحلية وللبلاد الصحراوية وأخرى الواقعة بينهما) (مجهول، ١٩٥٨: ١٠٩). وهذا ما أكدته الجغرافية الحديثة

(Gioia, 1991: 13-16)، لذا يمكن تقسيم بلاد المغرب جغرافيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: المنطقة الساحلية والجبلية والصحراوية.

تمتد المنطقة الساحلية على طول شواطئ بحر الأبيض المتوسط المعروف بـ "بحر الروم" حتى مدينة طنجة وتستمر محاذية للمحيط الأطلسي المعروف بـ "بحر الظلمات" (JeanDespois, 1967: 9) حتى مدينة النول في منطقة السوس. وأغلبها صالحة للزراعة كسهل الرباط والملوية والدخلا والشاوية والدكالة والسوس بالمغرب الأقصى وسهل بنزرت في تونس وسهل عنابة والمتيجة ووهران في الجزائر (Augustin B, 1937: 14). وقد ساعدت الظروف الطبيعية على خصوبة أرضها ووفرة مياهها مما أوجد مراع وزراعة متنوعة، وهي ضيقة في الشمال وواسعة في الغرب. (موسى، ١٩٨٤: ٥١). هذا واعتبرت هذه المنطقة تجمع بشري منذ زمن مبكر (Augustin B, 1937: 18-19)، حيث مزجت في نظام معاشها بين نظام الرعي والاستقرار الفلاحي والحياة التجارية (العلوي، ١٩٩٥: ٧٢).

وهنالك بجانب السهل الساحلي منطقة سهول داخلية، وغالبا ما تكون منفصلة ومتقطعة في صورة تلال كسهل فاس ومكناس ومراكش في المغرب الأقصى، وتلمسان وبني سليمان، ة في الجزائر. وتكونت هذه السهول حول مجاري الأنهار، ومن هذه السهول المهمة سهل وادي مجردة بتونس وسهل وادي شلف وسهل سيق بالجزائر، وسهل فاس مكناس ومراكش وملوية العليا وملوية الوسطى في المغرب الأقصى. وقد ساعدت هذه السهول على امتداد الطرق التجارية بين مدن بلاد المغرب المختلفة خلال العصر الوسيط.

أما المنطقة الجبلية، فتمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، موازية للساحل بوجه عام (Dresch, J," 1979: 13). ويتراوح ارتفاعها بين ثمانمائة وألف ومائتين متر. ومن أكبر هذه السلاسل جبال الأطلس، وهي جبال درن كما وردت عند الجغرافي البكري، (Paris, 1963: 147) والتي يصل ارتفاعها إلى أربعة آلاف وخمسة وستين متر تشبه جبال الألب الأوروبية، Augustin, B. 1968: 131). وتأخذ اسم الريف في شمال غرب (المغرب) والتل في (الجزائر وتونس). وتنقسم هذه الجبال إلى ثلاثة أقسام: الأطلس الساحلي والتلي والصحراوي والهضاب العليا. ويمتد الساحلي غربا من جبال أنجرة على ساحل بحر الزقاق ويشمل جبال غمارة (أطلس الريف) التي تقع في أقصى الشمال، ويبلغ ارتفاعها ألفين وأربعمائة وخمسين مترا، وجبال بني يزناتن وترارة، فضلا عن جبال صنهاجة (الأطلس الأوسط) وقد سميت باسم هذه القبيلة المسيطرة على هذه السلسلة، (المراكشي، ١٩٤٩: ٣٤٠) والتي يبلغ ارتفاعها ثلاث ألاف وثلاث مائة متر (بن منصور، ١٩٦٨: ٨).

في حين تبتدئ سلسلة الجبال الأطلس التلي من وادي سوس وتتجه نحو الشمال الشرقي مخترقة المغرب الأقصى، والجزائر حتى جبال خمير في تونس. وتمتاز هذه الجبال بارتفاعها وانحدارها الشديد نحو السواحل الشمالية والأحواض الجنوبية المنعزلة بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، (Gioia, 1991: 15) وبخاصة في القسم الغربي من الجزائر. والجزء الشرقي من هذه الجبال أقل ارتفاعا وأكثر تقطعا، وتشمل هذه السلسلة جبال تلمسان، والونشريس، والظهرة، وجرجرة، والبيبان في الجزائر وجبال

الخمير في تونس. وتعد هذه المنطقة الجبلية رعوية بالدرجة الأولى، وتتخللها سهول مختلفة الاتساع. بينما نجد الأطلس الصحراوي عبارة عن سلسلة الأطلس الكبير والأوسط والصغير، تمتد من البحر المحيط وهي موازية للأطلس التلي، وتنتهي بجبال زغوان (في تونس) وجبل نفوسة (في ليبيا) (Vanacker .C"1973, p .675).

وقد وصف "الإدريسي" (الإدريسي، ٢٠٠٢: ج ١، ٢٢٩) هذه السلسلة بأنها كثيرة الخصب والقسم الشمالي منها المحاذ لبحر الروم يضم الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة الحبوب منها والفواكه المختلفة، إضافة إلى وفرة المراعي التي استغلها السكان في تنمية الثروة الحيوانية. في حين نجد الهضاب العليا يقع بين الأطلسين التلي والصحراوي، ويتراوح ارتفاعه بين سبعة مائة وألف ومائة متر، (بن منصور، ١٩٦٨: ٩) ويسمى بالاستبس، حيث تقل كمية المياه وتنتشر النباتات البصلية والفصلية وتتميز ببلاد المغرب الأوسط –الجزائر الحالية- بوجود البحيرات الملحة والتي تعرف بالشطوط. وهي أحواض مغلقة تتجمع فيها مياه الأمطار وأهمها الشط الغربي والشط الشرقي وشط الحضنة (Augustin B,1968: 27-28). وتعتبر هذه المناطق مفتوحة على التأثير الصحراوي، لا تسمح باستقرار الإنسان بها، تعاني من النقص الشديد للمياه وعدم توفر التربة الخصبة الصالحة للزراعة باستثناء بعض الواحات والمراعي الموسمية. (العلوي ،١٩٩٥، ج٢: ٧٢) بينما تتميز في المغرب الأقصى بالارتفاع والاتساع كهضبة المائدة المراكشية وتادلة والهضبة الشرقية التي تعتبر امتدادا للهضاب العليا في المغرب الأوسط. (Gioia.,1991: 14)

في حين تعتبر المنطقة الصحراوية، القسم الأكبر من بلاد المغرب، تمتد من واحات برقة وفزان وزويلة وورجلان إلى سجلماسة ثم إلى وادي درعة حتى البحر المحيط غربا. وعلى الرغم من الطابع الصحراوي الذي حمله هذا الإقليم، فإن ينابيع المياه والواحات تنتشر في أغلب المواضع. وبفضلها أمكن للقوافل التجارية أن تخترق من أقصاه إلى أقصاه، أي طريق أقصر من الطريق الشمالي بحوالي ثلث المسافة. فطريق البرية من القيروان إلى سجلماسة كان يبلغ ثمانين مرحلة وهو في العمارة مائة وعشرين مرحلة، وهذا القياس شاع استعماله عند المغاربة لتحيد المسافات بين مدينة وأخرى، وتم تحديدها بحوالي ثلاثون كلم

(Golvin. L, 1954: 84)، فضلا عن الحماية التي وفرتها القبائل المقيمة بهذه المناطق للقوافل التجارية. (زغلول، ١٩٧٨: ج١، ٧٤) ويطلق على القسم الجنوبي من هذه المنطقة اسم بلاد الجريد والمعروف بإقليم نفزاوة، ويصفها صاحب الاستبصار بأنها "ذات مدن كثيرة وأقطار واسعة وعمائر متصلة، كثيرة الخصب، وفيها المياه السائحة والأنهار والعيون الكثيرة" (مجهول، ١٩٥٨، ١٥٠). لقد كان للتضاريس تأثير على المناخ وحركة الرياح ودرجة الحرارة في بلاد المغرب، فيتجاور فيه مناخان متباينين من الشمال إلى الجنوب وهما، المتوسطي والصحراوي. يتمثل الأول في المنطقة الشمالية الممتدة من بحر الروم إلى السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلسية، ونحو الشريط الساحلي بطرابلس.

قد أولى الكاتب والمؤرخ الفرنسي قزال (Gsell) اهتماما بالظاهرة المناخية لبلاد المغرب، إذ جمع عدة نصوص تعود إلى مرحلة تاريخية تمتد بين القرنين الثاني والخامس الميلاديين، تطرقت لعدم التوازن في التساقط من سنة إلى أخرى وذلك بالمناطق المعتدلة حيث يحدث الجفاف وتنعكس عنه المجاعات والأوبئة، في حين تسقط الأمطار بغزارة أكثر من المألوف محدثة أضرارا جسيمة. واستخلص الباحث نفسه، أن مناخ هذه المنطقة ظل على حاله كما هو في الوقت الراهن.

(Gsell. S, 1911 : 344 – 410)

وقد اهتم المؤرخ المغربي ابن أبي زرع برصد حالات تذبذب سقوط الأمطار بين انتظام وجفاف في مناطق بلاد المغرب خلال القرن الثامن للهجرة /١٤م. (ابن أبي زرع، ١٩٧٣: ٩٨- ١٠٢) وهذا ما يفسر وجود شكلين من أشكال الزراعة: الزراعة المسقية (المروية)، والزراعة البورية (البعلية) المعتمدة على الأمطار وهي الأكثر انتشارا. ولا يتخلص الساحل الشمالي لإقليم إفريقية والمغرب الأوسط من خط التماطر إلاّ قرب تلمسان نظرا لوقوعه ضمن السلسلة الأطلسية من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، مما يسمح لمؤثرات بحر المحيط بالتوغل نحو الداخل، وبخلاف جبال الأطلس التي تحجب السفوح الجبلية الغربية عن الأمطار. وتشكل هذه الجبال حاجزا أمام الرياح الغربية.

وكان لهذا المناخ المتنوع، وتلك التضاريس في بلاد المغرب أثر كبير على توزيع المصادر المائية، وتأتي في مقدمتها الأمطار والأنهار ومن ثم العيون. وليس لظاهرة تذبذب نظام التساقط وسوء توزعه زمانيا ومكانيا في بلاد المغرب المسؤول الوحيد عن فقر هذه بلاد من المياه، ولكن كان افتقارها إلى الأنهار الكبرى يجعلها لا تنتفع بمياه الأمطار التي يتلقاها السطح وكذلك المياه الجارية والجوفية. وبالتالي لا تترك هذه المياه نفعا في المجال الاقتصادي. (شنيبتي، ١٩٨٤: ١٠٣-١٠٤) وأكدت الدراسات الحديثة (Gsell,S,1911: 356-361) أن خط التماطر في بلاد المغرب لم يتغير منذ فترات تاريخية بعيدة، مما يبين أنه لم تظهر مؤثرات جديدة لإعادة المجال الجغرافي، من حيث علاقة الإنسان بالطبيعة. وما يمكن استخلاصه عند دراسة العامل المناخي بعد المقارنة بين ما استقيناه من المصادر الجغرافية القديمة والخرائط المناخية الحديثة التي رسمتها الدراسات الجغرافية المعاصرة، نصل إلى أن خط التماطر لم يتغير كثيرا. وبالتالي لم تظهر مؤثرات جديدة لإعادة تنظيم المجال الجغرافي. إلى جانب عامل المناخ، تتوفر بلاد المغرب على شبكة نهرية معتبرة وقد أشاد بذلك الجغرافي الإغريقي "سترابون" "Strabon" أنها كثيرة الوديان. (Strabon, 1886 3-4-10-17:) وغالبا ما عرفت الأنهار بالأودية حتى ولو كانت غزيرة المياه ودائمة الجريان. وقد يشترك النهر والمدينة بالتسمية أو ينفرد عنها باسم خاص (بن منصور، ١٩٦٨: ٩).

وما يعترض الباحث عند تناوله لهذه الأنهار هو ذلك الاختلاف في التسميات لها بتعاقب التطورات التاريخية، حيث حدث تحول كبير على مستوى الأسماء، في حين نجد أن هنالك استمرار تداول بعض منها. كما لعبت هذه الأنهار دورها في مد السكان بما يلزم من

المياه المستخدمة في الري الفلاحي والمدني، هذا بالإضافة أنها ربطت مناطق الساحل بالمناطق الداخلية.

تعرض الجغرافيون العرب (ابن حوقل، د.ت، ٧٦ ،٨٦ -٨٧ – ٨٨؛ البكري، ١٩٦٣: ٥٠ – ٥٤، ٥٦). بذكر أنهار بلاد المغرب، غير أنهم كثيرا ما أهملوا اسم نهر الذي يعد جزءا من مشهد طبيعي خصب يمتد حول إحدى المدن. وقد حاول الباحث "أندري ميكيل" الإجابة عن هذا التقصير ضمن دراسته، عن جغرافية الإسلام البشرية، (ميكيل، ١٩٥٣: ٣، ٢٢٨) متخذا من "ابن حوقل" أنموذجا لذلك، فحسب رأيه اعتنى بالتفصيل عن الأنهار وجاء حديثه عنها في نطاق استراتيجية السلطة. أي أن معلوماته الجغرافية خدمت الفاطميين أكثر مما أفادت مجال المعرفة، غير أنه لا يمكن تقبل هذا التخريج دون مناقشته، إذ لا يمكن إنكار دور هذا الجغرافي في حقل الجغرافية العربية وتطوير منهجها.

كما نتج عن كثرة الأمطار توفر مياه دائمة الجريان في كل من إقليم المغرب الأوسط وبعض مناطق المغرب الأقصى نظرا لارتفاع جبالها (مجهول، ١٩٥٨، ١٨٥)، وما وفره هذا الارتفاع من ثلوج في بعض الجبال كجبل فازاز وجبل درن الذي يمتاز بشدة البرد وكثرة الثلج، مقارنة مع إقليم افريقية ذا المجاري أشبه بالسيول منها بالأنهار باستثناء جبال الونشريس ومنطقة قسنطينة بالجزائر.

وتمتاز أنهار هذا الإقليم بقصرها وقلة مياهها، غير دائمة الجريان ماعدا نهر مجردة بالقرب من مدينة تونس، مياهه تكاد أن تجف زمن الصيف عندما تتوقف الأمطار عن الهطول. (الزهري، د. ت،١٤٠) هذا ويوجد نهر زرود الذي يبعد عن القيروان بستة أميال.

وقد اهتم "البكري" بوصف أنهار افريقية إذ ذكر أن لمدينة قابس واد يسقى بساتينها ومزارعها وأصل هذا الوادي من عين خرّارة. كما يشق مدينة بنزرت نهر كبير يصب في البحر (البكري، ١٩٦٣: ٥٨) وأضاف قائلا عن مدينة توزر: "شربها من ثلاثة أنهار تخرج من رمال كالدرمك رقة وبياضا يسمى ذلك الموضع بلسانهم سرش وإنما تنقسم هذه الثلاثة الأنهار بعد اجتماع مياه تلك الرمال بموضع يسمى وادي الجمال يكون قعر النهر هناك نحو مائتي ذراع ثم ينقسم كل نهر من هذه الأنهار الثلاثة على ستة جداول وتتشعب من تلك الجداول سواقي لا تحصى كثرة تجري في قنوات مبنية بالحجر"(البكري، ١٩٦٣: ٤٨).

وتوجد الأنهار الموسمية في إفريقية والمغرب الأوسط مثل فحص ومتيجة، هذا الأخير الذي يتصل بجزائر بني مزغناي (مجهول، ١٩٥٨: ١٣٢) ووادي الطرفاء الذي قال عنه "البكري" (البكري، ١٩٦٣: ٢٩)، أنه إذا حمل دمر ما حوله من القرى والمنازل وسعته ثلاثة أميال. والحديث نفسه ينسحب على نهر بيطام في طبنة أنه "إذا حمل سقى جميع بساتينها وفحوصها، (أي تلك الأراضي المستوية) ويقول أهلها - بيطام بيت الطعام - لجودة زرعها ..." (البكري، ١٩٦٣: ٥١).

ومن أنهار المغرب الأوسط المشهورة نهر الشلف الذي ينبع من جبل ونشريس ثم ينحدر مارا بسهول خالية بين تنس وتلمسان ويصب في بحر الروم في شرقي مدينة مستغانم (المغربي، ١٩٨٢: ١٤١). ونظرا لأهمية هذا النهر فقد شبه "اليعقوبي" فيضانه بفيضان النيل (اليعقوبي، ١٩٨٧، ١١٣-١١٤). وقد يترتب عن ذلك ظهور مناطق صالحة للزراعة والرعي وهذا ما أكده وصف الجغرافيين العرب لهذه المناطق، إذ كان هذا النهر يسقي بساتين واسعة وأجنة وكروما" (ابن حوقل، د.ت، ٨٩). ومن الأودية التي اشتهرت بهذا الإقليم وادي عين سفجج الذي ينبع من الجبل المعروف بهذا الاسم، ويأخذ اتجاها شرقيا ليلتقي بوادي الفرعة ثم بوادي الوحش، وفي الأخير تتحد هذه الأودية عند مرورها بجنوب مدينة شلالة. أما من جهة الشمال فإن نهر قسني يلتقي بوادي عين سفجج وينحدران ليصب في بحر الروم (بحاز، ١٩٩٣: ١٣٩). إن توفر هذا العدد من الأنهار، أوجد مجالا زراعيا ورعويا، وهذا ما أكده كل من "ابن حوقل" و"البكري" عند وصفهم لهذه المنطقة بأنها بلد زرع وضرع.

وتميزت أنهار المغرب الأقصى بجريانها الدائم، لذا فهي تمتلك أنهارا بالمعنى الصحيح، وذلك بفضل هطول الأمطار والثلوج التي تكسو السفوح والمرتفعات، والتي تأخذ في الذوبان في فصل الصيف، وأغلبها تتجه نحو بحر المحيط، كأنهار وسبو، وأبي الرقراق، وأم الربيع، والسوس، ودرعة، والزيز، باستثناء أنهار أخرى تصب في بحر الروم ومنها نهر الملوية.

(Benachenhou,A, 1971: 12) وقد شكلت هذه الأنهار وديانا وسهولا خصبة، وعدت من أغنى السهول المغربية، مما ترتب عن هذا قيام زراعة متنوعة أسهمت في رخاء المنطقة.

وبالتالي، أن أغلب أنهار بلاد المغرب تعتمد بصورة كبيرة على الأمطار، لذلك تصبح عرضة لتقلبها، وقد بيّنا عند موضع الحديث عن ظاهرة التساقط، أنها تميزت بالتقلب والتذبذب، لهذا نجد أن أغلب هذه الأنهار يفيض في موسم الأمطار. والاعتماد عليها يؤدي في نفس الوقت إلى حالات من القحط والفيضانات مما ترتب عن ذلك وقوع الأزمات الاقتصادية في تاريخ بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري/١٠م.

كما أن توفر العيون ببلاد المغرب جعل عملية استخدامها ضرورة فرضتها الطبيعة في هذه الجهة، وقد أشار "البكري" (البكري، ١٩٦٣: ١٧). إلى عدد من العيون كعين خرارة في قابس، كانت تسقي جميع الأشجار. أما في المغرب الأوسط، اشتهرت تيهرت بمخازن عديدة للمياه لاهتمام الرستميين بأعمال الري. وقيل إن من الأسباب التي دفعت "عبد الرحمن بن رستم" إلى اختيار موقع تيهرت هي وجود العيون فيها، حيث كانت معظم أنهارها من العيون المحيطة بها (مجهول، ١٩٥٨: ١٧٧). وكان في مدينة أشير عدد كبير من العيون الجارية كعين مسعود وعين سليمان وعين تالا نتيراغ، وسميت هذه الناحية بالعيون لكثرتها فيها (القرشي، ١٩٨٥: ١، ١٤٣). وتدخر الجبال في المغرب الأقصى في بطونها المياه الجوفية التي تزود الجداول والقنوات بالماء لري المزروعات طيلة العام، كما وجد بمدينة فاس القديمة أربعمائة عين سارحة (أي تلك التي سيلها يجري جريا سهلا)، فنهر فاس مخرجه من عين غزيرة في وسط مرج ببلاد مطغرة على مسيرة نصف يوم من

مدينة فاس (البكري، ١٩٦٣: ١١٠). ونهر تنسيفت يتغذى من مياه العيون المنبعثة من جبل درن من ناحية أغمات أيلان، وليس بالكبير لكنه دائم الجريان، يخترق سهول سوس متجها نحو الجنوب إلى أن يصب في بحر المحيط (كربخال، ١٩٨٤: ١، ٣٣).

وتظهر أهمية العيون أكثر في الصحراء، التي تغطى معظم مساحة بلاد المغرب حيث لا يسقط إلاّ النذر اليسر من الأمطار بغير انتظام طوال السنة، فتحولت كثير من مناطق الصحراء القاحلة إلى واحات خضراء بفضل هذه العيون المنتشرة كما في واحات زويلة وغدامس وبلاد الجريد وواحات توات وبسكرة وسجلماسة.

ولا يخامرنا شك، أن الطبيعة الجغرافية المغربية شكلت عامل جذب سكاني حول المناطق الغنية بالثروات الاقتصادية. لذلك تعتبر دراسة العناصر البشرية المتنوعة أمرا ضروريا لمعرفة التأثير الذي تركته هذه العناصر في البلاد على الأنشطة الاقتصادية. وكان لذلك أثره الواضح على الحركة التجارية في بلاد المغرب خلال الحقبة الوسيط.

ثانيا: المجال البشري

ونعني به التركيب السكاني لبلاد المغرب من مختلف الأجناس التي استقرت فيه، ومارست نشاطا اقتصاديا معينا خلال القرون الأربعة الأولى. وعند دراسة الخريطة الديموغرافية والعناصر العرقية المكونة للمجتمع المغربي، تواجه الباحث صعوبات جمة من بينها، شحة النصوص المتخصصة في هذا المجال نظرا لضياع أهم المصنفات حول الأنساب. وقد تنبه القدامى إلى الإشكالية بعينها، إذ أشار "ابن حوقل" في سياق حديثه عن أنساب قبيلة زناتة أن" العلماء بأنسابهم وأخلاقهم وأثارهم هلكوا". (ابن حوقل، د.ت، ١٠٣).

وأمكن ترميم هذه الثغرة بالاعتماد على نصوص الجغرافيين العرب، فضلا عما ورد في كتب التاريخ العام، غير أن ما يعاب على هذا النوع من المصنفات، أن غالبا ما تكتفي الأولى بالإشارة العابرة إلى ما يحيط بالمدن والقرى من القبائل دون أن تحصيها بالتحديد، بينما كثيرا ما يأتي الحديث عن القبائل في الأخيرة ضمن السياق العام للخبر الحدثي.

وعليه، ليس من الهين على المؤرخ أن يرسم خريطة تحدد بتدقيق العناصر البشرية ومواطن توزيعها في بلاد المغرب وبخاصة عند ظهور الإسلام بهذه البلاد، والذي أحدث تحولات جذرية وتطورات عميقة فيما يتعلق بالاختلاط السلالي.

تنوعت الخريطة البشرية لبلاد المغرب بين قبائل بربرية وعربية وروم وأفارقة وسودان، وكان لهذه التشكيلة دور مهم في المجالات الاقتصادية المختلفة.

١-القبائل الأمازيغية:

مثلت القبائل الأمازيغية السواد الأعظم من سكان حواضر وبوادي بلاد المغرب، فهم السكان الأصليين، غير أن النسابة (ابن حزم، د.ت، ٤٩٨.) والمؤرخين اختلفوا حول أصولهم وتحديد مضاربهم. وأول ما وصل من كتابات تفصيلية عنها هو ما كتبه "ابن خلدون" عندما تعرض إلى أصولها ومواطن استقرارها وانتشارها ونمط معاشها، فقد تتبعها قبيلة قبيلة وبين مواطنها الأصلية وتنقلاتها من جهة إلى جهة معتمدا على روايات من سبقوه من النسابة (ابن خلدون، ١٩٧٩: ج٦، ٨٩). ورغم ذلك فكتابات "ابن خلدون" عن أصل البربر لا تخلو من الغموض والاضطراب، وعذره عذر كل من يحاول التأريخ لتحركات القبائل العامة، هذا إلى جانب أنه في كثير من الأحيان كان يؤرخ لهذه القبائل في زمنه، غير أن التعويل لما كتبه عنها أمر ضروري.

وتم الإجماع بين المؤرخين والنسابة على تقسيم قبائلهم إلى فرعين كبيرين، صنف يقال لهم البتر، وصنف يقال لهم البرانس. ولا نعرف معرفة يقين أصل هذا التقسيم أو سبب هذه التسمية، إذ لم يعط المؤرخون القدامى تفسيرا علميا ودقيقا لأصل هذا التقسيم، باستثناء "ابن عبد الحكم" الذي جاء تصنيفه الضمني معتمدا على مظهرهم الخارجي. ومن ذلك، خلص الحديث فيما يلف مسألة التمييز بين المجموعتين من التباس وغموض، أنها لا تزال معالمها قائمة، وتمثل إشكالية التأصيل نظرا لعدم خضوعها لمقاييس علمية دقيقة (حسن، ١٩٨٦: ١٩- ٢٢). وبعد اقرار هذه الصعوبة، نكتفي بالخلاصة المتفق عليها، أن الأمازيغ ينقسمون إلى بتر وبرانس، حيث نسبت بعض القبائل إلى البتر، وأخرى إلى البرانس، وتفرعت قبائل كل قسم من هذين الجذمين إلى قبائل عدة، وخرجت من كل قبيلة بطون عديدة حتى تداخلت في بعضها البعض، واختلفت انساب بعض القبائل فنسبت مرة إلى البتر وأخرى إلى البرانس.

إن عنصر البتر هم قبائل بدو رحل، كثيرة التنقل من مكان لآخر بحثا عن الكلأ، وتمتد مجالاتها الجغرافية الحيوية في جنوب جبال التل والأطلس والسفوح الأطلسية الصحراوية، حيث حددت من برقة إلى حوض نهر ملوية شمالا، ومن فزان شرقا إلى سجلماسة ودرعة جنوب المغرب الأقصى. وقد نزلوا بسلسلة الأودية الرعوية وانتشروا في أقاليم النخيل حسب المواسم، في حين استوطن بعضهم في المناطق الصحراوية (ابن خلدون، ١٩٧٩: ج ٦، ١١٤). وأمكن ضبط أهم مجموعات هذا الفرع إلى أربع قبائل رئيسية وهم ضريسة ونفوسة واداسة وبنو لوّاي- لواتة - وكل قبيلة من هذه القبائل تشمل عمائر وبطون وأفخاذ وفصائل لا حصر لها (مجهول، ١٩٣٤: ٧٦).

أما عنصر الثاني والمعروف بالبرانس، فهم قبائل عرفوا بالاستقرار وسكن معظمهم في المناطق الساحلية الغربية من البحر أو المناطق الجبلية الممتدة عبر بلاد المغرب، وكانوا غالبيتهم يعيشون على الزراعة. وقد وصفهم "ابن خلدون" بأنهم أوفر قبائل البربر عددا، إذ لا يخلو بطن من بطونهم في جبل أو بسيط (ابن خلدون، ١٩٧٩: ج٦، ١٣٩). وتنقسم هذه القبائل إلى سبع، وهم أوربة وصنهاجة وكتامة ومصمودة وعجيسة وأوريغة وأزداجة. وزاد نسابة البربر "سابق بن سليمان المطماطي"، ثلاث قبائل أخرى، وهم لمطة وهسكورة وجزولة.

يظهر من المتابعة المصدرية بروز ظاهرة "التشتت القبلي" وبخاصة في الناحية الغربية من بلاد المغرب كما رصدها الباحث هاشم العلوي في دراسته عن مضاربها ومنازلها (العلوي، ١٩٩٥:

ج٢، ٢٢١). ويرجع سبب ذلك إلى صراعها وتنافسها المستمر من أجل تحديد مجالها، كان لكل ذلك أثره في خلخلة مواطن توزيعها. وبالتالي سينعكس ذلك حتما على المجال الاقتصادي. سنركز على العناصر التي كان لها الدور الأساسي خلال القرن الرابع الهجري في تاريخ المنطقة الاقتصادي، ونستهل الحديث عن قبيلة كتامة "Ucutumani" أو "Ucutamii" أو "Koidamousii" (Desanges, J ,1969: 57-91)"، هذه القبيلة التي كان لها الدور الرئيسي في بناء صرح سياسي جديد خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، والمتمثل في اقامة الدولة الفاطمية (النعمان، ١٩٧٥: ٤٧-٣٠٣). كما شكلت مع مجموع زناتة وصنهاجة المنافسة إحدى المجموعات القبلية الكبرى التي تقاسمت المغرب الأوسط (القرشي، ١٩٨٥: ٨١-١٧٦).

وتمثل قبائل كتامة مجموعة قبائل مستقرة، تنتمي إلى فرع البرانس حسب التقسيم التقليدي للقبائل الأمازيغية، وقد خصص الباحث "موسى لقبال" فصلا كاملا عن أصلها ونسبها ضمن دراسته عن" دور قبيلة كتامة في تاريخ الدولة الفاطمية". ولخص الباحث نفسه، المجال الجغرافي لهذه القبائل في ناحية افريقية والمغرب الأوسط، والمغرب الأقصى أن لها حدود ساحلية تشرف على بحر الروم، والبحر المحيط، ولها عليه موانئ كفلت لها اتصال تجاري وحضاري مع الواجهة المقابلة منه، مما كان لهذا أثره في إبعادها شبح العزلة، بخلاف حدودها البرية، والتي تشكل كتلا جبلية وهضابا، جعلت منها منطقة نائية (لقبال، ١٩٨٢: ٩٢-٩٩).

والملاحظ، أن بلاد افريقية والمغرب الأوسط هي مواطن أصلية لقبائل كتامة إلاّ أن تيار الهجرة استطال هذه قبائل، إذ انتقلت بعض من فروعها نحو شمال المغرب الأقصى واستقرت به بين سبتة وطنجة، وبناحية أحد القصور القريبة من البصرة (ابن خلدون، ١٩٧٩: ج٦، ١٤٨) وفي جبل صرصر قرب وزان الحالية. وقد أشار "ابن خلدون" أنهم لا يزالون بهذه المواطن إلى زمنه، إذ كان مجال هذه المنطقة هو مركز الاستقطاب والاستيعاب والاحتضان النهائي للقبائل المتحركة (القادري، ٢٠٠٢: ٣٣).

وتم تفسير ظاهرة هجرة تلك القبائل لأسباب عديدة، منها الظروف الطبيعية والتاريخية، غير أنه نكتفي هنا بهجرة القبائل الكتامة نحو الجهة الغربية للبحر المحيط، غير أن ما يعوق الباحث عند تتبعه لتاريخ هذه الهجرات هو سكوت المصادر التاريخية عنها. في حين يرجح انتقال القبائل الكتامة إلى المغرب الأقصى إلى مرحلة ظهور وتوسع الفاطميين نحو الغرب، إذ شكلت هذه النواحي مناطق نزاع مستمر بين الفاطميين والأمويين في الأندلس (الدشراوي، ١٩٩٤: ٥٣٨).

وبالتالي، إن ظاهرة الهجرة خلال هذه المرحلة التاريخية من القرن الرابع الهجري/١٠م تدخل ضمن السياسة الفاطمية في فرض سلطتها ونفوذها، وهذا من أجل تقوية الجانب الدفاعي والهجومي ضد خصومهم في هذه النواحي. وليس بالبعيد أن تسربت مجموعات من القبائل الكتامة تحت ظروف معينة ورغبت في الإقامة بدل من الحياة الجندية أو بعد استياءها من السياسة الفاطمية.

وتظهر أهمية هذا التوزيع لمضاربها أنها تشرف على ثروات نباتية ومعدنية معتبرة، وقد أشار إليها الجغرافيان (ابن حوقل، د.ت، ٧٦-٨٤-٨٦) و(البكري، ١٩٦٣: ٣٣) عند وصفهما لهذه المنطقة أن بها حجر اللازورد الجيد ومعادن النحاس والحديد. وبالتالي لا نستبعد مشاركة قبائل كتامة في تفعيل الحركة الاقتصادية بمجالاتها المتنوعة، فقد تربعت على مساحات زراعية غنية ومناطق رعوية واسعة. هذا إلى جانب أن مضاربها تشكل نقاط عبور تجارية برية وبحرية هامة. وقد خصص الباحث "موسى لقبال "ضمن دراسته لهذه القبائل جزءا هاما حول نشاطها الاقتصادي في مواطن تواجدها سواء في افريقية والمغرب الأوسط أو في مواطن هجرتها في المغرب الأقصى، إذ توزعت في الحواضر الكبرى والمراكز التجارية، بعضها يقع على الساحل أو قريبا منه وبعضها يوجد في الداخل. (لقبال، ١٩٨٢، ١٣٧-١٦٩).

ومن القبائل التي كان لها دور هام خلال القرن الرابع الهجري/١٠م قبائل صنهاجة، وعلى غرار نسب البربر تضاربت الروايات التاريخية حول أصل ونسب هذه القبائل، إذ أرجع أغلب المؤرخين نسبتها إلى قبيلة حمير اليمنية (ابن خلدون، ١٩٧٩: ٦، ١٥٢) ورواية (مجهول، ١٩٧٩: ١٨-١٩). ورواية (النويري، د.ت، ٢٤، ٣٠٠-٣٠١)، غير أن هذه الرواية لا تفصح حول كيفية نزوحها إلى بلاد المغرب، بل اكتفت بذكر زمن استقرارها بهذه المنطقة.

أجمع المؤرخون على أن قبائل صنهاجة لم تكن في الواقع مجرد قبيلة، بل شعبا عظيما يتألف من قبائل بلغت أكثر من سبعين قبيلة (ابن أبي زرع، ١٩٧٣: ١٢٠؛ ابن خلدون، ١٩٧٩: ٦، ١٥٢). وهذا دليل على وفرة عددهم منذ القدم. وقد لاحظ "ابن خلدون" في زمنه أنهم ينتشرون انتشارا واسعا في المناطق السهلة الداخلية والصحراوية، وفي المناطق الساحلية وفي المرتفعات الجبلية (ابن خلدون، ١٩٧٩: ٦، ١٥٢).

بينما ذكرت إحدى الدراسات أنهم حلف قبائلي من أعراق متنوعة بني على أسس اجتماعية واقتصادية وحربية، وهذا الحلف تولد بحكم العلاقات التجارية التي كانت تربط بلاد المغرب بجنوب الصحراء خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين (العلوي، ١٩٩٥: ج٢، ١٠٢)، إذ كانت هذه المرحلة بمثابة إرهاصات لعصر حركة ازدهار اقتصادية مستقبلية.

وقد قسم "ابن خلدون" (ابن خلدون، ١٩٧٩: ج٦، ١٥٣، ١٧١، ١٨١). قبائل صنهاجة إلى ثلاثة طبقات: صنهاجة افريقية والمغرب الأوسط وصنهاجة الصحراء وصنهاجة الريف. فأولها يمثلها فرع تلكاتة الذي كان مستقرا في المنطقة الغربية من المغرب الأوسط، إذ عاشت عناصره حياة شبه مستقرة وتعاطت الزراعة(روجي، ١٩٨٨: ١-٣٨) ، وأسست المدن مثل بجاية ومدية وملیانة وجزائر بني مزغناي (Golvin.L,1954: 90)، مما أثمر عن قيام دولتين خلال القرن الرابع الهجري، وهما الدولة الزيرية بالقيروان ثم بالمهدية، والدولة الحمادية في القلعة ثم في بجاية.

وقد أشار "ابن حوقل" إلى سلطان هذه القبيلة على المجال الصحراوي وتحكمها في التجارة الصادرة والواردة في قوله: "لهم

لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كل جمل وحمل ومن الراجعين بالتبر من بلاد السودان وبذلك قوام بعض شؤونهم"(ابن حوقل، د.ت، ٩٩). هذا وقد اكتسبت أحد فروع قبيلة صنهاجة وهي جدالة أهميتها بفضل موقعها في خط تجارة العبور، إذ امتدت مضاربها حتى نهر السنغال متخذة من أوليل مركزا لها، ومعروف أن هذه المدينة اشتهرت بمادة الملح، والذي كان يحمل إلى بلاد السودان (البكري، ١٩٦٣: ١٧١). في حين نجد قبيلة لمطة والتي كانت مضاربها ما بين برقة إلى البحر المحيط، واشتهرت بصناعة الدرق اللمطية (اليعقوبي، ١٩٨٧: ١٠٣). وهكذا يبدو أن التوزيع الجغرافي للقبائل الصنهاجية في بلاد المغرب جاء مرتبطا ومتلازما مع نظام الطرق والمسالك القوافل التجارية سواء في الشمال أو في الجنوب. وبالتالي لا نستغرب تلك التحولات التي جرت على المستوى العرقي والاجتماعي في مناطق العبور.

وبالمثل أدت مجموعة زناتة دورا محوريا في تاريخ بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري، حيث اعتبرها "ابن خلدون" فرعا قائما بذاته عن سائر البربر كما أكد نسبتها إلى البتر (ابن خلدون، ١٩٧٩: ٧) متبنيا ما ذكره "ابن حزم" عند تعريفه لها (ابن حزم، د.ت، ٤٩٥-٤٩٧). في حين ذكر البعض أن زناتة في أصلهم عرب صراح، وإنما تبربروا بالمجاورة والمحالفة للبربر (الإدريسي، ٢٠٠٢: ج٢، ٢٢٢).

وقد ذهل الجغرافي "ابن حوقل" أمام قوتها عندما زار بلاد المغرب خلال منتصف القرن الرابع الهجري، وبعد أن أحصى أكثر من مئة من بطونها، خلص إلى حقيقة أنه لم يتوصل إلى معرفة كل بطونهم ومواطن استقرارهم كما أسلفنا الذكر (ابن حوقل، د.ت، ١٠١-١٠٢). لنترك الحديث عن مسألة الأصل السلالي لقبيلة زناتة لأنه لا يرقى إلى مصاف الحقيقة التاريخية، ونعول على التخريج الذي انتهى إليه الباحث "هاشم العلوي" أن اسم زناتة اسم لتجمع قبلي أو حلفا بدويا تكون في مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي وتطور ما بعده، متخذا أبعادا جديدة (العلوي، ١٩٩٥: ٢٨٤-٢٨٥). كما قدم هذا الجغرافي احصاء قد يكون شاملا لقبائل زناتة خلال القرن الرابع الهجري، حيث جاء تصنيفه لها كالتالي: زناتة الخلص- وهي من صميم زناتة- وعصبة زناتة التي تتألف من لواتة ومزاتة، والقبائل المتحالفة أو الملحقة بزناتة(ابن حوقل، د.ت، ١٠٢-١٠٣). والملاحظ أن أسماء القبائل التي أوردها هذا الجغرافي تنتشر في كل الجهات المغربية، من برقة إلى البحر المحيط. ومما لا شك فيه أن رسم خريطة دقيقة لتوزيع بطون زناتة من الصعوبة بمكان، لكثرة بطونها ولنمط عيشهم القائم على الترحال من مكان إلى آخر، إذ كانت غالبيتهم بدوا يسعون وراء الكلاء. هذا إلى جانب وجدت عناصر منها مستقرة على الشريط الساحلي من برقة إلى طنجة، وذلك في جبال طرابلس وضواحيها، وجبال الأوراس ومنطقة الزاب، وما بين تلمسان وتيهرت (ابن خلدون، ١٩٧٩: ج٧، ٨). ولا غرو، فقد عرفت هذه المنطقة بهم ونسبت إليهم فسمي "مغرب زناتة".

وفي المغرب الأقصى انتشرت بطونها في الجهات الشمالية وتتألف من بطون قبيلة زواغة والتي انتشرت حول مدينة فاس وقبيلة مكناسة بناحية تازة وقبيلة مغراوة وبني يفرن الذين سيطروا على حوض نهر ملوية(ابن خلدون، ١٩٧٩: ج٧، ٢). وبناء على ما ورد في المصادر التاريخية والجغرافية، اتضح أن مجالها الحيوي واسع، إذ شمل كل بلاد المغرب بأقسامه الثلاثة، فهو مفتوح على البحر شمالا وعلى الصحراء جنوبا، كما يمتد شرقا إلى فزان وإلى بحر المحيط غربا.

شهدت مواطن زناتة خلال القرن الرابع الهجري هجرة واسعة نحو الجهات الغربية ما بين تلمسان وسجلماسة، لهذا اعتبرتها إحدى الدراسات الحديثة أنها مجتمع بدون أرض في أغلب مراحل القرون الأربعة الأولى، لتميزها بالتشتت والتبعثر (العلوي، ١٩٩٥: ج١، ٢٩٦). إذ استطاعت صنهاجة تشتيت بطونها وتشريدها (سنوسي، ١٩٨٦: ٢٩٧) تحت ضغط الفاطميين نكاية فيهم لمعاداتهم لهم ولتحالفهم مع أموي الأندلس، هذا بالإضافة إلى تحكمها في مناطق العبور التجارية. ورغم الضغط المتوالي على مواطنها، فقد تطور التجمع المغراوي في الجهات، إذ غدت هذه المنطقة ميدان صراع بين أمراء مغراوة والقوة السياسية الفاطمية والأموية، وذلك من أجل التحكم والسيطرة على الطرق التجارية. وظلت هذه القبيلة تتأرجح بين ولاءها وتمردها لتلك القوتين، إلى أن تمكنت من تأسيس إمارات كإمارة تلمسان برئاسة يعلى بن محمد بن الخير سنة (٣٧٦ هـ/ ٩٨٦م) وإمارات قبائل مغراوة متعددة بالمغرب الأقصى في كل سلا وتادلة وأغمات وفاس، وذلك ما بين سنوات (٣٦٠ إلى ٣٦٦ هـ/ ٩٧١ -٩٧٧ م).

وحصيلة القول، أن القبائل المغربية بمختلف فروعها وبطونها، هي قوى صهرتها البيئة الطبيعية المتنوعة جغرافيا ومناخيا، حيث كان سكان الجبال والصحراء والمناطق السهلية، هو أساس التنميط، وبالتالي فهو توزيع مجالي أكثر منه نوعي، كما ذهب في ذلك الباحث "هاشم العلوي"، غير أنه لا يمكن تغيب التطورات التاريخية التي شهدتها المنطقة، ومدى انعكاساتها وتحكمها في نمط الاقتصاد القبلي.

٢-العناصر المغربية الأخرى

لقد وفدت عناصر متنوعة اثنيا ونوعيا وحضاريا وثقافيا على بلاد المغرب، وقد حملت معها أهداف دينية وتنظيمات اجتماعية وسياسية وترتيبات اقتصادية عبر مراحل زمنية متباينة، فأحدثت تحولا في بنيات وأصول مجتمع هذه المنطقة. ومن جملة هذه العناصر، العرب حيث انساح هؤلاء مع عملية الفتح الإسلامي سنة (٢٧هـ/ ٦٤٧م) في المدن (ابن عبد الحكم، ١٩٦٤: ٣٠، ٧٠). في حين تأخر انتشارهم في الريف إلى القرن الخامس الهجري/١١م مع التغريبة الهلالية للمنطقة (الدوري، ١٩٨٤: ٧٠). وساهمت عوامل عديدة في تضاعف عددهم وفق التطورات التاريخية التي شهدتها هذه البلاد.

ويرجع الفضل للعرب في تمصير بلاد المغرب بالطابع العربي الإسلامي (العلوي، ١٩٩٥: ج١، ٣١٧) ، إذ أن عملية استقرارهم لم تتم إلاّ مع تأسيس مدينة القيروان سنة (٥٠-٥٥هـ/ ٦٧٠-٦٧٤م) (ابن عذاري، ١٩٨٣: ج١، ١٩٠-٢٠٠) ، وما ذكره "اليعقوبي" عند

زيارته لهذه المدينة أن بها "أخلاط من الناس من قريش ومن سائر بطون العرب، من مضر، وربيعة، وقحطان"(اليعقوبي، ١٩٨٧: ١٠٥) تعطي نظرة عن استفحال هذه الظاهرة في باقي المدن المغربية، حيث انتشرت بها جماعات وبيوتات من الأصول العربية. ويبدو أن الكثير من القبائل العربية اضطرت للاستقرار لسبب أو لآخر على طول امتداد بلاد المغرب من برقة شرقا إلى بحر المحيط غربا، فاتجهوا نحو امتلاك الأراضي بعد أن أعطيت لهم كقطائع، وتوالت عملية امتلاكهم للأراضي مع تكوين الكيانات السياسية العربية مثل الأدارسة والأغالبة وبني صالح الحميريين والفاطميين.

تقل المادة الخبرية في نصوص المصادر المتوفرة، عن دور العرب في النشاط الاقتصادي منذ القرن الأول إلى الخامس الهجري /٧-١١م. وأعتقد أن هناك أسبابا أدت إلى ذلك منها، أن معظم العرب المستقرين في بلاد المغرب جاءوا مع الفتح الإسلامي، وكان دورهم مميز في الجانب السياسي والعسكري والإداري في القرون الأولى للهجرة، لذا اهتمت المصنفات التاريخية بنقل أخبارهم في هذا الجانب.

وإذا شحت المعلومات عن نشاط تلك القبائل في المجال الزراعي، فلا يعدم مشاركتها ومساهمتها في هذا الميدان، إلى جانب اهتمامها بتربية الخيول نظرا لحاجتها إليها (أبو ضيف، ١٩٨٢: ٣٠٩). أما في النشاط التجاري فيبدو أن العلاقات التي ربطت بلاد المغرب بالمشرق، ساعدت بدورها على استمرار تدفق القبائل العربية على المدن المغربية التجارية الساحلية والصحراوية منها سبتة وسجلماسة التي استقر فيها تجار البصرة والكوفة. كما وردت عند الجغرافي القرن الرابع الهجري (ابن حوقل، د.ت، ٦٠) واهتم يوسف الوراق لأخبارهم التي نقلها عنه البكري خلال القرن الخامس الهجري/١١م (البكري، ١٩٦٣: ١٠٣).

وهكذا نجد أن العرب في بلاد المغرب خلال القرون الأربع الأولى للهجرة، كان اهتمامهم موجها إلى الحياة السياسية والعسكرية والإدارية، ومع ذلك فقد مارس البعض منهم ولو بنسبة بسيطة الأنشطة الاقتصادية، وخاصة في المجال التجاري.

ومن العناصر التي شكلت الخريطة البشرية للمجتمع المغربي في القرون الأربعة الأولى، وهم الروم والعجم والأفارقة والسودان ويعتبر هؤلاء القوة التحويلية الداخلية في التركيب البنيوي الكلي، وأطلق عليهم أحد الباحثين اسم "المغاربة" (العلوي، ١٩٩٥: ٢٩٨). تضاربت الآراء حول أصول الأفارقة أو الأفارق والروم، حيث منهم من أرجعهم إلى القرطاجيين أو اللاتينيين أو إلى البربر المرومنين (أي هؤلاء البربر الذين اخذوا بالمواطنة الرومانية) أو من الأجانب المستوطنين، الذين يُجهل أصولهم (ابن عبد الحكم، ١٩٦٤: ٣٩)، غير أنه لا يستبعد أن هؤلاء خليط بشري من نتائج الهجرات القديمة التي عرفها المغرب قبيل انتشار الإسلام من الفينيقيين إلى الفتح الإسلامي. وأكدت مصادر الفتح لبلاد المغرب (ابن عبد الحكم، ١٩٦٤؛ ابن عذاري، ١٩٨٣: ٣٦-٣٧)، أن الأفارقة كانوا أكثر تحضرا من البربر، إذ برزوا في المجالات الاقتصادية المتنوعة كالزراعة والصناعة الغذائية والتجارة، ونشطوا خاصة في زراعة الزيتون واستخلاص مادة الزيت وبيعها.

وهذا يعني أن الأفارقة شكلوا شريحة اجتماعية مميزة داخل المجتمع المغربي خلال المرحلة الأولى من الفتح الإسلامي، وسرعان ما اندمجت في البناء الكلي وخضعت بالتالي إلى خدمة الدول القائمة. بينما نجد المصادر التاريخية تربط عنصر الأفارقة بالروم، وهؤلاء هم بقايا البيزنطيون، والعناصر الوافدة على بلاد المغرب مع حركة التدخل الخارجي، كما كانوا في خدمة الدولة البيزنطية قبل الفتح الإسلامي للمنطقة، فمنهم كان الإداريون والعسكريون والسياسيون، غير أنهم بعد ذلك ركنوا إلى العزلة محتفظين بأصولهم العرقية وخصوصيتهم الثقافية.

وما يدل على وزنهم الاجتماعي هو ظهور في تخطيط هذه المدن أسماء جديدة خاصة بهم مثل حارات ودروب الروم. وقد لا نستبعد مشاركة هؤلاء في الحياة الاقتصادية إذ اندمجوا داخل المجتمع، وامتهنوا أعمالا وبخاصة الملاحة (مؤنس، ١٩٩٢: ٦٦). هذا إلى جانب الزراعة والتجارة، حيث ذكر "ابن الصغير" أن كان من العجم من امتلك سوقا (ابن الصغير، ١٩٨٦: ٥٤). وإلى جانب هؤلاء، كونت عناصر أخرى البنية الاجتماعية لمجتمع بلاد المغرب، وعرفوا بأسماء عديدة منها السود أو السودانيون أو العبيد الأثيوبيون. وقد ورد ذكرهم ضمن المصادر التاريخية التي أرخت لمرحلة موضوع هذه الدراسة وفي ذلك دلالة على حضورهم ونشاطهم المكثف خلال هذه المرحلة (اليعقوبي،١٩٨٧: ١٠٢). وازداد توافد هؤلاء السودان على هذه المنطقة مع الحركة التجارية بينها وبين بلاد السودان، كما لم تكن الصحراء عائقا أمام نزوح العناصر الزنجية إلى منطقة الشمال

(Augustin, B, 1937: 30). وكان دخولهم إلى افريقية والمغرب الأوسط عن طريق مدينة زويلة، وإلى المغرب الأقصى عن مسلك اودغشت (البكري، ١٩٦٣: ١٥٨).

وكان هؤلاء السودان يشتغلون في مختلف المهن، وبخاصة في الزراعة في بلاد افريقية (مجهول، ١٩٥٨: ١٤٦)، وفي فاس وأغمات وفي المناطق السهلية شمال وادي سبو ووادي سفدد، هذا الأخير الذي وصفه "البكري" في قوله: "لا يسكن بوادي سفدد أبيض اللون إلاّ اعتل وقل ما يسلم من علته وإنما يسكنه السودان" (البكري، ١٩٦٣: ٨٧).

ثالثا: المجال السياسي

شهدت بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري قيام أول خلافة شيعية على أراضيها، والمتمثلة في سلطة العبيدين الفاطميين الذين حكموا المنطقة مباشرة خلال النصف الأول من هذا القرن وذلك ما بين سنة (٢٩٦- ٣٥٨هـ/ ٩٠٨ -٩٦٨ م). اهتم مؤرخو هذه الدولة في تدوين أخبارها، ويتصدر هؤلاء القاضي النعمان، وكذا العزيزي الجؤذري، والداعي إدريس القريشي، وابن حماد، إلى جانب العديد من الدراسات الحديثة القيمة اهتمت بتحليل تاريخ الفاطميين. وبعد رحيلهم إلى مصر حكم خلفاؤهم من بني زيري بلاد المغرب حتى منتصف القرن الخامس الهجري /١١م. ولا نريد هنا التفصيل في الأوضاع السياسية التي عرفتها المنطقة في مرحلة

هذه البحث، وما يهم منها هو تأثير هذه الأحداث على الأوضاع الاقتصادية. وعلى الرغم من خضوع بهذه البلاد في القرن الرابع الهجري إلى سلطة موحدة، غير أنها شهدت نوعا من عدم الاستقرار وظهور حركات تمرد بين القبائل المغربية المناوئة للحكم الفاطمي (سنوسي، ١٩٨٦: ١٨٧-٢٤٨؛ بن عميرة، ١٩٨٤: ١٩٧-٢١٨). هذا بالإضافة إلى حوادث الصراع الفاطمي الأموي في أرض المغرب الأقصى (ابن حيان، ١٩٧٩: ٢٩٠-٣١٦؛ النعمان، ١٩٩٧: ١٥٢-١٨٠). ومن أخطر الثورات المحلية، والتي كادت أن تطوق الوجود الفاطمي في المغرب نهائيا، هي ثورة "أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي الإباضي النكاري"، وكان لها أثار سلبية على المجال الاقتصادي، فتعطلت الزراعة، وركدت حركة التجارة إذ احرقت الأسواق، ونهبت الحوانيت، وخربت المدن مما ترتب عن كل هذا اشتداد الأزمة المالية خلال هذه المرحلة التاريخية (القرشي، ١٩٨٥: ٢٧٢- ٤٦١).

وبعد رحيل الفاطميين إلى مصر، تولى وكلاؤهم بني زيري الحكم واستطاع "بلكين بن زيري" أن يحقق وحدة بلاد المغرب السياسية في بداية الأمر على نحو لم يسبق أن حققه أي من حكام المغرب. غير أن الاستقرار السياسي لم يطل كثيرا، فسرعان ما دب الشقاق الداخلي، وحدثت ثورات وحركات كثيرة وأحرقت المهدية أكثر من مرة، ونهبت أسواقها وأموال تجارها.

ومما تقدم نستطيع أن نستنتج أن قيام مثل تلك الحركات المذهبية والسياسية والاجتماعية خلال هذا القرن، أثّر سلبا على الحياة الاقتصادية بشكل عام كحرق الأسواق ونهب المتاجر وقطع السبل وحرق المزروعات. وعلى عكس من ذلك، انعكست مظاهر الآثار الإيجابية للجانب السياسي على المجال الاقتصادي، في دور حكام هذه الحقبة التاريخية مثل تأسيس مدن عديدة كمراكز سياسية واقتصادية، والتي كان لها أثر مهم في حركة النشاط الاقتصادي المحلي والخارجي. ففي إفريقية أسس الفاطميون مدينة المهدية عام (٣٠٠هـ/ ٩١٢م) وفي عام (٣٠٥هـ/ ٩١٧م) أنشئت القاسمية وانتقل التجار وأهل الصناعات إليها. وفي عام (٣٣٦هـ/ ٩٤٧م) تم بناء المنصورية، ونقلت أسواق المهدية والقيروان إليها بسبب ثورة "أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي".

أما في المغرب الأوسط، فبالإضافة إلى مدينة تيهرت المركز التجاري والرعوي المهم، فقد أسس بها عدد من المدن المهمة في المجال الاقتصادي كمدينة المسيلة عام (٣١٣هـ/ ٩٢٥م) حيث أنشأها "ابن حمدون الأندلسي" في عهد الخليفة الفاطمي "القائم بأمر الله"، وكذلك مدينة أشير في عام (٣٢٤هـ/ ٩٣٥م) والتي أسسها "زيري بن مناد". وقد كانت كلتا المدينتين، وخاصة المسيلة دور مهم في النشاط التجاري.

ومما يجب الإشارة إليه هو أن تأسيس مدن جديدة في بلاد المغرب، كان يقوم في الغالب على حساب مدن أخرى فقدت أهميتها الاقتصادية لأسباب سياسية وبالتالي اقتصادية، فمثلا مدينة تيهرت كانت مركزا تجاريا وزراعيا ورعويا مهما في القرن الثالث الهجري /٩م، لكن عندما فقدت مكانتها السياسية بعد انتهاء الإمارة الرستمية على يد الفاطميين، تراجعت مكانتها الاقتصادية وبخاصة التجارية منها، فانتقل النشاط الاقتصادي إلى مدن أخرى مثل افكان والمسيلة وأشير.

وبالمثل شهدت المهدية مصيرا مماثلا، إذ كانت كثيرة التجارة إلاّ أن أحوالها قد اختلفت بعد ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي، فانتقل أكثر أهلها إلى مدينة المنصورية، وبذلك فقدت أهميتها التجارية، وهذا يعني أن كان للعامل السياسي أثارا سلبية على النشاط الاقتصادي مثلما له أثارا ايجابية.

الخاتمة

تمخض هذا البحث عن عرض وتحليل المقومات الأساسية لاقتصاد بلاد المغرب خلال القرن الرّابع الهجري/العاشر الميلادي، فبفضل تلك المادة العلمية المتنوعة أمكن الخروج بمجموعة حقائق تم رصدها حسب موقعها من البحث وهي كالتالي:

١. ساعد مجالها الجغرافي بكل عناصره من موقع وتضاريس ومناخ ومصادر مياه من الوديان والأنهار وغطاء نباتي، على توفر زراعة مروية مما أنتج تنوعا في المحاصيل الزراعية كمواد أولية تدخل في الكثير من الصناعات المحلية.
٢. خففت تضاريس بلاد المغرب من حدة صعوبة المواصلات بين المناطق الداخلية والساحلية، فربطت بين المراكز الصحراوية والمدن الرئيسية، لتصبح المنطقة الصحراوية منطقة ربط بين أقاليم المغرب المختلفة وليست مجالا معزولا.
٣. وفر موقع بلاد المغرب، الذي يمتد على سواحل بحر الروم وبحر المحيط من جهة واتصاله بالسودان عن طريق الصحراء الكبرى من جهة أخرى، اتصالا تجاريا بحريا وبريا واسعا مع الكثير من الدول المجاورة.
٤. أثرت الطبيعة الجغرافية في جذب العنصر السكاني حول المناطق الغنية بالثروات، وهذا من خلال ما كشفت عنه النصوص على اختلاف مشاربها جغرافية كانت أم تاريخية، مما سيكون له انعكاس على الخريطة الاجتماعية لبلاد المغرب، حيث تنوعت بين قبائل بربرية وعربية وروم وأفارقة وسودان، فالكل ساهم ونشط ضمن موقعه وميدانه في المجالات الاقتصادية.
٥. أسهم العامل السياسي في تنشيط الحركة الاقتصادية، مما أوجده من سياسات اقتصادية، على الرغم من الأحداث المشحونة بالنزاعات المذهبية والسياسية والعسكرية، التي ميزت هذه المرحلة التاريخية؛ إذ راعت باهتمام شديد مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يخدم المصلحة الخاصة والعامة.

المراجع

الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني (تـ٥٥٨/١١٦٢م)، (٢٠٠٢). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، القاهرة، مكتبة الأفاق الدينية.

الإصطخري، أبو القاسم إبراهيم بن محمد (تـ٣٤٢هـ/٩٥٧م)، (١٩٦١). المسالك والممالك، تحقيق، محمد عبد العال الحسني، القاهرة، دار القلم.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، (ت ـ٤٥٦هـ/١٠٦٣م)، د.ت، جمهرة أنساب العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف.

ابن حوقل النصيبي، (تـ حوالي٣٦٨هـ/٩٧٨م)، د.ت، صورة الأرض، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

ابن حيان، أبو مروان بن خلف الأندلسي القرطبي، (١٩٧٩). المقتبس من أهل الأندلس، نشر،ب، شالميتا و-ف كورينطي، و ب صبح، ج ٥، نشر المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد، وكلية الآداب، الرباط.

ابن خلدون، عبد الرحمن (تـ٨٠٨هـ/١٤٠٥)، ١٩٧٩، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، مؤسسة جمال للطباعة والنشر.

ابن أبي زرع، علي بن محمد بن أحمد بن عمر الفاسي (١٩٧٣). (في النصف الأول من ق ٨هـ/١٤م) الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة.

الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، (تـ أواسط ق ٦ هـ/ ١٢م)، د.ت كتاب الجعرافية، تحقيق، محمد الحاج الصادق، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.

المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد، (١٩٨٢). كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، ط٢، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ابن الصغير،(ق ٣هـ/٩م) ،١٩٨٦، أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق، محمد ناصر وإبراهيم بحاز، الجزائر، المطبوعات الجميلة.

ابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله، (٢٥٧هـ/٨٧٠م)، (١٩٦٤). فتوح أفريقية والأندلس، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد، ١٩٨٣، (تـ نهاية ق٧هـ/١٣م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ط ٣، تحقيق ومراجعة، ج. س. كولان، إ. ليفي. بروفنسال، دار الثقافة، بيروت.

القرشي، إدريس عماد الدين (١٩٨١). تاريخ الدولة الفاطمية من كتاب عيون الأخبار وفنون الآثار في فضائل الأئمة الأطهار، نشر، فرحات الدشراوي، تونس، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل.

كربخال، مرمول (١٩٨٤). إفريقيا ترجمة، محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر أحمد التوفيق، أحمد بنجلون، الرباط، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

مجهول (١٩٣٤). نبذ تاريخية من أخبار البربر في القرون الوسطى منتخبة من كتاب مفاخر البربر، نشر، إ. ليفي بروفنسال، الرباط، المطبعة الجديدة لصاحبها مونشو.

مجهول (١٩٥٨). جغرافي مراكشي من (ق٦ هـ/ ١٢م) كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق، سعد زغلول عبد الحميد، مطبعة جامعة الإسكندرية.

مجهول (١٩٧٩).الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، ط١، تحقيق، سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار البيضاء، دار الرشاد الحديثة.

مجهول (١٩٨٥). الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء، دار النشر المغربية.

المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد، (تـ٣٨٨هـ/ ٩٩٨م)، (١٩٠٦). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن.

النعمان، أبو حنيفة محمد بن محمد بن حيون التميمي المغربي (١٩٨٦). افتتاح الدعوة، ط ٢، تحقيق، فرحات الدشراوي، الشركة التونسية تونس، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

النعمان، أبو حنيفة محمد بن محمد بن حيون التميمي المغربي (١٩٩٧). المجالس والمسايرات، ط ٢، تحقيق، الحبيب الفقي وإبراهيم شبوح، ومحمد اليعلاوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب، د.ت، المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٤، تحقيق مصطفى أبو ضيف احمد، الدار البيضاء، دار النشر المغربية.

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (تـ٢٨٤هـ/٨٩٧م)، (١٩٨٧). كتاب البلدان، بيروت، دار احياء التراث.

أبو ضيف، مصطفى (١٩٨٢). القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين وبني مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

أحمد عز الدين موسى، ١٩٨٣، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، القاهرة.

بحاز ، إبراهيم بكير (١٩٩٣). الدولة الرستمية (١٦٠-٢٩٦ هـ/٧٧٧-٩٠٩م) دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط٢، نشر، القرارة، الجزائر، جمعية التراث.

بن منصور، عبد الوهاب (١٩٦٨). قبائل المغرب، الرباط، المطبعة الملكية.

حسن، محمد (١٩٨٦). القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، تونس، دار الرياح الأربع للنشر.

مؤنس، حسين (١٩٩٢). تاريخ المغرب وحضاراته، بيروت، دار العصر الحديث للنشر والتوزيع.

الدشراوي، فرحات (١٩٩٤). الخلافة الفاطمية بالمغرب (٢٩٦-٣٦٥ هـ/ ٩٠٠ - ٩٧٥م) التاريخ السياسي والمؤسسات، ترجمة، حمادي السّاحلي، بيروت، دار الغرب الاسلامي.

الدوري، عبد العزيز (١٩٨٤). التكوين التاريخي للأمة العربية -

دراسة في الهوية والوعي- بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الحميد، سعد زغلول (١٩٧٨). تاريخ المغرب العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف.

سنوسي، يوسف إبراهيم (١٩٨٦). زناتة والخلافة الفاطمية، مكتبة سعيد رأفت، ط١، القاهرة، جامعة عين شمس.

شنيتي، محمد البشير (١٩٨٤). التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

الدشراوي، فرحات (١٩٩٤). الخلافة الفاطمية بالمغرب (٢٩٦ ٣٦٥ هـ/ ٩٠٠ – ٩٧٥ م) التاريخ السياسي والمؤسسات، ط ١، ترجمة، حمادي السّاحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

القادري إبراهيم بوتشيش (٢٠٠٢). إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط١، بيروت، دار الطليعة.

كراتشوفسكيي، وليانوقتش (١٩٥٧). تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، نشر، جامعة الدول العربية، القاهرة، موسكو.

لقبال، موسى (١٩٧٩). دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

مجدوب، محمد (١٩٩٩). الثروة المائية في المغرب القديم" الماء في تاريخ المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، ع ١١ منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، دار البيضاء.

مؤنس حسين، (١٩٦٧). تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مدريد، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية.

أندري، ميكيل (١٩٥٣). جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، ترجمة، ابراهيم خوري، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

الهادي، روجي إدريس (١٩٨٨). الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن ١٠ إلى القرن ١٢م، ترجمة، حمّادي السّاحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

المراجع الأجنبية

Augustin, Bernard, 1937. Géographie universelle, Afrique septentrionale et occidentale, éd, librairie armond Colar, Paris.

Benachenhou, A, 1971.Connaissance du Maghreb, éd, Les presses des éditions populaires de l'Armée, Alger.

Desanges, J, 1969. Catalogue de tribus Africaines de l'antiquité classique à l'ouest duNil, Dakar.

Despois.J, rené royal, 1967. Géographie de l'Afrique du nord ouest, Paris.

Dresch, J, 1979. Réflexion sur le rôle de la haute montagne, Acte du IV Colloque de Géographie Maghrébine, Imprimé sur les presses de la société D'Arts Graphiques, Tunis.

Gioia, Chiauzzi, 1991. Le substrat autochtone du Maghreb, Aix –en- Provence, Paris.

Golvin, Lucien, 1957. Le Maghreb central à l'époque des Zirides – Recherches d'archéologie et d'histoire; Published by Paris.

Gsell, S, 1911. Le climat de l' Afrique du nord dans l'antiquité, R. Afr, 55, 343-449.

Strabon, 1886. Géographie, éd Amedeé Tardieu, Hachette, Paris.

Vanacker, 1973. Géographie Economique de l' Afrique du nord in Annales, S.E.C. pp. 659-680.

Xavier, De Planhol, 1968. Les Fondements Géographiques de l'Histoire de l'Islam, éd, Flammarion, Paris.

ملحق خاص بالخرائط

جغرافية بلاد المغرب ومناطق توزيع القبائل المغربية الرئيسية من خلال كتاب العبر لابن خلدون

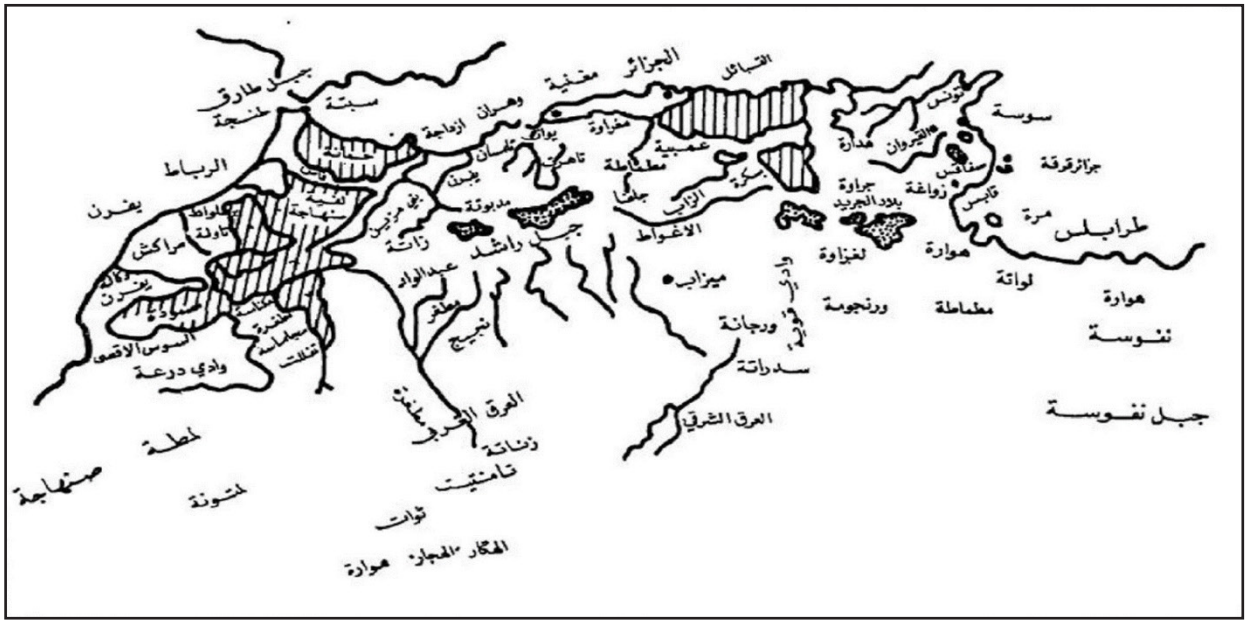

أهم الطرق التجارية في بلاد المغرب الإسلامي ما بين القرن الثالث والرابع الهجريين /٩-١٠م